الأمم المتحدة

A/70/185

الجمعية العامة

Distr.: General
24 July 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون

البند ٢٨ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية الاجتماعية: متابعة السنة الدولية لكبار السن:
الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

متابعة السنة الدولية لكبار السن: متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ١٤٦/٦٩، المعنون ”متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة“. ويقدم التقرير تحليلا للكيفية التي يمكن بها مواءمة جدول الأعمال الحالي للشيخوخة وكبار السن مع إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. ويركز التقرير على مسائل ست لها صلة مباشرة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من منظور أحد كبار السن، ألا وهي: الفقر، والصحة، والمساواة بين الجنسين، والعمالة وتوفير العمل اللائق، والمدن الشاملة للجميع، وحالات الطوارئ البيئية. ويقدم التقرير أيضا معلومات مستكملة مقدمة من اللجان الإقليمية عن التطورات الأخيرة في مجال الشيخوخة. ويختتم التقرير بتوصيات تهدف إلى ضمان عدم التخلي عن أحد من كبار السن عند تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

* A/70/150.

210815 130815 15-11406 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٤٦/٦٩ المعنون ''متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة''. وبالنظر إلى أن الدول الأعضاء أولت اهتمامها لوضع خطة جديدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن الجمعية العامة، في قرارها ١٤٦/٦٩، أقرت بالحاجة ''المستمرة إلى إيلاء الاعتبار الواجب لحالة كبار السن في سياق المناقشة الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥''. وفي أعقاب اعتماد أهداف وغايات التنمية المستدامة، فإن الوقت ملائم لإجراء تحليل للكيفية التي يمكن بها مواءمة جدول أعمال الشيخوخة وكبار السن مع هذا الإطار الجديد وفي ضوء التنفيذ الجاري لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة. ويتيح ذلك أيضا الفرصة لإبراز المجالات التي يمكن فيها إحراز تقدم بشأن استمرار الحاجة إلى تعميم مراعاة قضايا الشيخوخة في خطة التنمية الأوسع نطاقا، على النحو المطلوب في خطة العمل.

٢ - ويقدم التقرير منظورا من جانب المسنين وكبار السن بشأن المسائل الست التالية ذات الصلة المباشرة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الفقر، والصحة، والمساواة بين الجنسين، والعمالة وتوفير العمل اللائق، والمدن الشاملة للجميع، وحالات الطوارئ البيئية. ويقدم التقرير أيضا تقييما موجزا لمحدودية البيانات المصنفة حسب السن التي لها أثرها على فعالية رصد الغايات في إطار الهدف ١ (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف ٣ (كفالة تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، والهدف ٥ (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف ١١ (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، والهدف ١٣ (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره). وبالإضافة إلى ذلك، يقدم التقرير معلومات مستكملة مقدمة من اللجان الإقليمية عن التطورات الأخيرة في مجال الشيخوخة، علاوة على استنتاجات وتوصيات لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

ثانيا - حالة كبار السن في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

الهدف ١ - إنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

٣ - لا يزال الفقر وانعدام أمن الدخل بين كبار السن من بين أخطر ما يواجهونه من تحديات خطيرة ومستمرة. فالعديد من الراشدين كبار السن، في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، يعجزون عن تلبية نفقاتهم الأساسية ويكابدون ارتفاع تكاليف السكن

والرعاية الصحية ونقص التغذية مع ارتفاع تكاليف السكن والرعاية الصحية وعدم كفاية التغذية. وتواجه بعض الفئات من كبار السن مخاطر عالية بالتعرض للفقر، من قبيل كبار السن المتقدمين في العمر والذين يحتاجون إلى رعاية شخصية طويلة الأجل، خاصة إن كانوا من محدودي الدخل. وعلى وجه العموم، فإن خطر الوقوع في براثن الفقر في سن الشيخوخة يتبدى بشكل أكثر وضوحا في البلدان النامية حيث يعيش ثلثا سكان العالم من كبار السن وغالبيتهم يعملون في القطاع غير الرسمي (انظر A/65/167).

٤ - وينطوي الفقر في سن الشيخوخة على بعد جنساني قوي. وقد أشار الأمين العام، في تقريره المقدم إلى الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة (انظر E/CN.6/2015/3) إلى أن الأثر التراكمي لحياة حافلة بالحرمان من المزايا في العمل، وفي الدخل، وفي فرص الحصول على الأراضي وغيرها من الأصول، فضلا عن محدودية توافر المعاشات التقاعدية لكبار السن، يترك العديد من النساء كبيرات السن عرضة لفقر بدرجة عالية. وفي مجتمعات كثيرة، تتعرض لذلك بوجه خاص الأسر المعيشية التي ترأسها إناث، بمن فيهن مطلقات، ومنفصلات عن أزواجهن، وأرامل، وكبيرات في السن غير متزوجات.

٥ - ووفقا لتقرير الحماية الاجتماعية في العالم ٢٠١٤/٢٠١٥، الذي نشرته منظمة العمل الدولية، فإن نحو نصف عدد السكان الذين تخطوا السن القانونية للحصول على معاش تقاعدي هم الذين كانوا يحصلون على معاش تقاعدي للمسنين على نطاق العالم خلال الفترة ما بين ٢٠١٠ و ٢٠١٢[(١)]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مستويات المعاشات التقاعدية للمستفيدين غالبا ما تكون أدنى من أن توفر لهم أمن الدخل. ويشير التقرير أيضا إلى أنه في ظل الاعتمادات المتوفرة، لا يتوقع أن يحصل على معاش تقاعدي للشيخوخة في المستقبل سوى ٤٢ في المائة من قوة العمل.

٦ - وتشير الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير إلى أنه ما لم يحدث توسع كبير في تأمين الدخل في سن الشيخوخة وما يتصل بذلك من خدمات اجتماعية وصحية لكبار السن، فإن هدف القضاء على الفقر المدقع لجميع الناس في كل مكان سيظل بعيد المنال، ويمكن في واقع الأمر أن تحدث زيادة في معدلات الفقر بين الأعداد المتزايدة من كبار السن في جميع أنحاء العالم.

(١) منظمة العمل الدولية، تقرير الحماية الاجتماعية في العالم، ٢٠١٤/٢٠١٥: بناء الانتعاش الاقتصادي، والتنمية الشاملة، والعدالة الاجتماعية (جنيف، ٢٠١٤)، الفصل ٤.

٧ - وفي حين اقترُح تصنيف المؤشرات المتصلة بالغايتين ١ و ٢ للهدف ١ (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان) ''حسب نوع الجنس والفئة العمرية''، فإنها تستند إلى التدابير القائمة التي تستخدم فيها البيانات التجميعية المتعلقة بالدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية المستخدمة في حساب نصيب الفرد من الدخل. ولذلك، فإن ''الأسرة المعيشية'' هي الوحدة المستخدمة لبناء مجموعة من الوحدات الحسابية المتعلقة بالفقر فيما يتعلق بالأفراد. وفي إطار هذا التحول من الأسر المعيشية إلى الأفراد، توضع عدة افتراضات حول الترتيبات المعيشية ومخصصات الموارد داخل الأسرة المعيشية. وبالتالي، فإنه لا يتم حساب الفروق في معدلات الدخل والاستهلاك بين الجنسين وعبر مختلف الفئات العمرية داخل الأسر المعيشية، مما يعني أن عددا كبيرا من الفقراء من فئة كبار السن، رجالا ونساء، ربما يعيشون داخل أسر معيشية غير مصنفة على أنها من الفقراء.

٨ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك درجة معينة من الفقر الخفي بين كبار السن[٢]، لا تزال مرتبطة بعوامل مثل الوصم، والتمييز، وانعدام الأمن، والعزلة، والافتقار إلى توافر المعلومات عن الاستحقاقات حال وجودها. وبالنظر إلى ضخامة حجم النمو في السكان كبار السن على الصعيد العالمي، لا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، فإن هدف ''إنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان'' يظل مرهونا بقدرة المجتمع الدولي والحكومات الوطنية على الاعتراف بالخصائص المحددة للفقر في سن الشيخوخة وتفهم هذه الخصائص.

الهدف ٣ - ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

٩ - يجسد هذا الهدف الحقيقة الراسخة الآن والتي مفادها أن الوقاية وتعزيز الصحة من الميلاد إلى جميع مراحل الحياة من شأنهما أن يفضيا إلى نتائج صحية أفضل، لا سيما في الأعمار المتقدمة[٣]. كما يبشر الهدف بتحقيق المساواة في التمتع بأسباب الصحة في جميع الأعمار، باعتبارها عاملا حاسما لكفالة عدم تخلف أحد عن الركب وتحقيق الإدماج الاجتماعي. وتشير خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة (٢٠٠٢) إلى أن ''السياسات التي تشجع أساليب الحياة الصحية، بما في ذلك تعزيز الخدمات الصحية وتدابير الوقاية من

(٢) منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي: لمحة عامة عن المعاشات التقاعدية ومؤشرات مجموعة العشرين لعام ٢٠٠٣.

(٣) المعهد الوطني للشيخوخة، المعاهد الوطنية للصحة، الطبعة ١ مخصصة للترويج للتمتع بالصحة والرفاه مدى الحياة. الصحة العالمية والشيخوخة (واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة، المعاهد الوطنية للصحة؛ ٢٠١١).

الأمراض، والتكنولوجيات المساعدة، وخدمات الرعاية في مجال التأهيل، متى اقتضى الأمر ذلك، وخدمات الصحة العقلية، وتعزيز أساليب الحياة الصحية، وتهيئة بيئات داعمة، يمكن أن تخفض مستويات العجز المقترن بالشيخوخة، وتحقق وفورات في الميزانيات'' (الفقرة ٦١). وعلاوة على ذلك، ففي إطار التوجه الثاني ذي الأولوية: تعزيز الصحة والرفاه في السن المتقدمة، حُدِّدت القضية ١ بأنها تعزيز الصحة والرفاه مدى الحياة.

١٠ - وفي حين أن الغايات ذات الصلة بالهدف ٣ تحظى بأهمية واضحة لضمان التمتع بالصحة وقت الشيخوخة، ولمنع الوفيات في عمر مبكر نتيجة للأمراض السارية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا. وتتطرق خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لهذه المسائل أيضا في الفقرة ٦٦، وإن كان ذلك بصورة أعمّ، حيث إنها تدعو إلى خفض الآثار المتراكمة للعوامل التي تزيد من خطر المرض، ومن ثمَّ الاعتماد على الغير في سن الشيخوخة، كما تقدم أيضا إشارات محددة إلى كبار السن وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١١ - وفي إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن ملاءمة المؤشرات لقياس الغايات المتعلقة بالأمراض السارية (الغاية ٣-٣) فيما يتعلق بالأشخاص كبار السن يعتمد كثيرا على الحد الأقصى للسن الموصى به في المبادئ التوجيهية لجمع البيانات. ولا تحسب معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حاليا إلا بالنسبة لمن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ سنة، رغم ما هو معروف من أن الأشخاص فوق سن التاسعة والأربعين لا يزالون يتعرضون لخطر شديد للإصابة بالمرض. وتماثل حالة البيانات ما يتعلق منها بالملاريا والسل.

١٢ - وتمثَّل المؤشر المقترح للغاية ٣-٤ في القيام ''بحلول عام ٢٠٣٠ بتحقيق خفض بمعدل ثلث الوفيات المبكرة الناجمة عن الإصابة بالأمراض غير السارية من خلال أنشطة الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة العقلية والرفاه - وتجنب احتمال الوفاة لأسباب تتعلق بأمراض القلب والأوعية الدموية، أو السرطان، أو السكري، أو أمراض الجهاز التنفسي المزمنة بين الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و ٧٠ سنة''. وفي حين أن هذا المؤشر يعد أيسر قابلية للقياس والمقارنة بسبب محدودية البيانات عن المؤشر المركب للعمر المتوقع، فإنه لا يستبعد فقط من تجاوزوا سن السبعين من العمر، لكنه لا يُعنى كثيرا بالحالة الصحية الراهنة

لكبار السن أو برفاههم[٤]. وتستند هذه الغايات إلى إطار الرصد العالمي لمنظمة الصحة العالمية بشأن الأمراض غير السارية الذي وضع في أعقاب اعتماد الجمعية العامة الإعلان السياسي بشأن الأمراض غير السارية في عام ٢٠١١. وكانت هناك شواغل أثارها الممارسون الطبيون وممثلو المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بعدم وجود غاية صريحة بشأن الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٧٠ سنة أو أكثر، مشيرين إلى أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى حدوث تمييز في فرص الحصول على الرعاية الصحية[٥].

١٣ - وتزداد قابلية الإصابة بالأمراض غير السارية مع التقدم في السن، وتتفاقم جراء الوقوع في مخاطر سلوكية. ونتيجة لحملات قوية لتعديل السلوكيات في المناطق الأكثر تقدما في النمو، تبين أن ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض غير السارية أصبح الآن أكثر ارتباطا بالبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل وبالناس الذين يعيشون في فقر في البلدان المرتفعة الدخل. ومع ذلك، ففي بلدان كثيرة يؤدي ارتفاع التكاليف المرتبطة بمعالجة الأمراض المزمنة إلى ترك أشد الفئات حرمانا، بمن فيهم كبار السن، دون فرصة للحصول على خدمات الرعاية الصحية[٦]. وينبغي أن تتاح فرص التعلم للناس كافة، بصرف النظر عن الجنس أو العرق أو الانتماء الاثني، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة وأفراد الشعوب الأصلية والأطفال والشباب ممن يعيشون في ظل ظروف هشة، بما يساعدهم على اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لاغتنام الفرص والمشاركة الكاملة في المجتمع. وتتناول خطة عمل مدريد هذه المسألة تحت عنوان ”تعميم حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية على قدم المساواة“ الذي يدعو، في جملة أمور، إلى الاستثمار في الرعاية الصحية وتأهيل كبار السن لإطالة أمد السنوات التي يتمتعون فيها بالصحة ويمارسون نشاطهم.

١٤ - وعلاوة على ذلك، فإن عدم معرفة الممارسين الطبيين بشأن المسائل الصحية والاحتياجات المحددة لكبار السن، إلى جانب محدودية توافر الرعاية الصحية الملائمة للعمر في

(٤) خلاصة وافية بالملاحظات الإحصائية التي أعدت للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، بالتعاون مع فريق أصدقاء الرئيس المعني بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا (آذار/مارس ٢٠١٤).

(٥) Peter Lloyd-Sherlock and others, “A premature mortality target for the SDG for health is agiest”, *The Lancet*, vol. 385, No. 9983 (30 May 30 2015).

(٦) David E. Bloom and others, *Macro economic implications for population ageing and selected policy responses*, The Lancet, published online, 5 November 2014; World Health Organization (2015), Noncommunicable diseases Fact sheet، متاح على الموقع: www.who.int/mediacentre/factsheets/fs355/en/. ومنظمة الصحة العالمية، صحيفة وقائع بشأن الأمراض غير السارية، منشور على الموقع التالي http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs355/en/.

العديد من البلدان النامية يعني أن العلاجات الطبية غالبا ما لا تؤدي إلى نتائج إيجابية حتى بالنسبة لمن تتوافر لهم الموارد المالية و/أو التأمين الطبي[٦]. ولمعالجة هذه المشكلة، تدعو خطة عمل مدريد إلى وضع سلسلة متصلة من خدمات الرعاية الصحية لتلبية احتياجات كبار السن وتدريب مقدمي الرعاية والمختصين الصحيين.

١٥ - وبالنظر إلى أن الغايات تستهدف التركيز على الوقاية من الإصابة بالأمراض غير السارية في مراحل العمر المبكرة، فإن مسألة الاحتياجات المتزايدة لخدمات الصحة العقلية لدى المسنين وما ينجم عن ذلك من نمو كبير في معدلات الإصابة بالزهايمر وخرف الشيخوخة لم يتم التطرق إليه في إطار أهداف التنمية المستدامة. وسيكون لذلك نتائج اقتصادية واجتماعية هامة بالنسبة إلى جميع المجتمعات إذا لم تعالج معالجة كافية على النحو المطلوب في خطة عمل مدريد.

الهدف ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

١٦ - تمثل الشيخوخة تجربة مختلفة لدى كل من الرجال والنساء. وفي حين أن كبار السن من الرجال والنساء على حد سواء يتعرضون للتمييز القائم على السن، تواجه النساء كبيرات السن أيضا في جميع مراحل حياتهن آثارا تراكمية إضافية لما يواجهنه من تمييز جنساني. وتشمل أشكال التمييز ضد كبيرات السن مختلف أشكال القولبة النمطية السلبية التي لا تولي أهمية للمرأة في مرحلة الشيخوخة؛ وتحد من فرص حصولها على الخدمات والاستحقاقات بسبب الافتقار إلى التعليم والمشاركة في صنع القرار وفي الحياة العامة، وعدم الحصول على الرعاية الصحية الملائمة للعمر؛ وانخفاض مستوى القدرة على التعلم، إضافة إلى العقبة المتمثلة في القوانين والعادات القائمة على التمييز الجنساني والمطبقة على الملكية والميراث[٧].

١٧ - وفي حين حفزت الأهداف الإنمائية للألفية التقدم المحرز في تعزيز المساواة بين الجنسين وحشدت العمل الدولي من أجل دعم تمكين المرأة (الهدف ٣)، فإن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ذهبت إلى القول بأن أوجه قصور الأهداف الإنمائية للألفية تمثلت في عدم معالجتها للأسس الهيكلية التي تقوم عليها أوجه عدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك معالجة المسائل المتصلة بالعنف، والعمل غير المدفوع الأجر، ومحدودية التحكم في الأصول والممتلكات، وعدم تكافؤ فرص

(٧) صندوق الأمم المتحدة للسكان والرابطة الدولية لمساعدة المسنين: الشيخوخة في القرن الحادي والعشرين: الاحتفال والتحدي (٢٠١٢).

اتخاذ القرار في كل من القطاعين الخاص والعام؛ وبالتالي، فهي لم تتصدَّ بالكامل لمسألة التمييز الجنساني[٨].

١٨ - وعلى الرغم من تزايد الأدلة على الكيفية التي يؤثر بها التمييز على النساء في سن الشيخوخة والتحديات التي تواجهنها في هذا الصدد، لم تلق هذه المسألة سوى قدر ضئيل من الاهتمام خلال مناقشة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وترمي الغاية ٥-١ إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان، من خلال جملة أمور من بينها قياس ما إذا كانت الأطر القانونية تميز ضد النساء والفتيات أم لا على النحو المحدد في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. غير أنه على الرغم من اعتماد الاتفاقية التوصية العامة رقم ٢٧ في عام ٢٠١٠، والتي تعترف بالسن باعتباره أحد الأسباب التي تقوم عليها معاناة المرأة للتمييز، فإن النساء كبيرات السن منهن لا تزلن تحظين بمرتبة أدنى في الأولوية على قائمة أولويات الدول الأعضاء (انظر CEDAW/C/GC/27). وأشار تقرير أخير للأمين العام عن متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (A/69/180) إلى أن عدد الإشارات إلى الشيخوخة في الملاحظات التي أبدتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ بشأن تقارير الدول الأطراف لا تزال قليلة.

١٩ - ومن شأن القوانين والممارسات التمييزية ضد النساء المسنات في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحياة الأسرية أن تغذي العنف وسوء المعاملة[٩]. ورغم السياسات والبرامج التي يعتمدها العديد من البلدان على الصعيد الوطني، فإن التقارير عن حوادث العنف ضد كبيرات السن قد تزايدت على نحو يبعث على القلق. والنتائج التي تم التوصل إليها مؤخرا تلفت الانتباه على وجه التحديد إلى الاعتداء والعنف الموجهين ضد المسنات المتهمات بأعمال السحر، فضلا عن الإيذاء المالي الذي تتعرض له النساء المسنات بسبب القوانين التمييزية المتعلقة بالملكية والميراث (انظر A/68/167).

٢٠ - وترمي الغاية ٥-٢ من أهداف التنمية المستدامة إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال. ويقتضي تتبع التقدم المحرز في تحقيق الغاية ٥-٢ المذكورة أعلاه توسيع نطاق جمع البيانات ليشمل النساء اللاتي يتعرضن للعنف البدني و/أو الجنسي في

(٨) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إعداد هدف تحويلي قائم بذاته بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين، وإعمال حقوق المرأة، وتمكين المرأة: الضرورات والعناصر الأساسية (٢٠١٣).

(٩) السيدة آمنة عويج، رئيس الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، بيان خبراء الأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي للتوعية بشأن إساءة معاملة كبار السن، ٢٠١٥.

سن ٥٠ سنة فأكثر. ويستند تحديد ٤٩ سنة كحد أعلى للسن إلى التركيز التقليدي على سن الإنجاب ويغفل عنصري الحياة الجنسية والعنف في حياة المسنات. وعلاوة على ذلك، كشفت الدراسات عن أن ”العمر“ يشكل أحد معاملات الترابط الهامة مع العنف، سواء داخل المترل أو خارجه. وبينت دراسة أجريت على عنف العشير قبل ١٢ شهرا من إجراء دراسة استقصائية حول هذا الموضوع عن أن عنف العشير يكون عامة أكثر شيوعا بين النساء الأصغر سنا. بيد أن العنف بين العشراء مدى الحياة يكون عموما أكثر انتشارا بالنسبة إلى كبيرات السن، بالنظر إلى طول فترة تعرضهن لمخاطر العنف[١٠].

٢١ - وفي ظل التوقعات بأن عدد كبار السن من المتوقع سيصل إلى ١,٤ بليون نسمة في عام ٢٠٣٠ و ٢ بليون نسمة في عام ٢٠٥٠، وأن المرأة ستمثل غالبية هذه الأعداد، فإن إحراز تقدم في تحقيق هدف المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات سيكون مرهونا بالاعتراف بأن عدم المساواة والتمييز بين الجنسين يمكن أن يدوما طوال حياة المرأة، بما في ذلك في شيخوختها، وبالتالي فإنه يتعين التطرق إلى مسألة تحليل الدورة الحياتية في إطار المساواة بين الجنسين.

الهدف ٨ - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

٢٢ - دعا تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة بشأن ”حياة كريمة للجميع“ إلى أن تكفل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تحقيق تحول من التوقعات الضعيفة المتعلقة بتوفير فرص العمل اللائق التي تبقي الرجال والنساء وأسرهم في حالة من الفقر، إلى وضع تزداد فيه فرص حصولهم على العمل اللائق بالأجر اللائق. ودعا التقرير أيضا إلى إزالة العقبات التي تحول دون المشاركة الكاملة لكبار السن في العمل، مع حماية حقوقهم وكرامتهم.

٢٣ - ويقوم الأمين العام، من خلال تقديم تقييم للتقدم المحرز حتى الآن، بتقديم تقارير إلى لجنة التنمية المستدامة والجمعية العامة، يحدد فيها مختلف أحكام السياسات والتشريعات والبرامج الرامية إلى تعزيز مشاركة كبار السن في القوة العاملة. ورغم إحراز بعض التقدم في هذا المجال، فإن كبار السن لا يزالون يواجهون العقبات في الحصول على فرص العمل والاحتفاظ بها، كما يواجهون أعلى معدلات فيما يتعلق بالمخاطر المتصلة بالبطالة (انظر E/CN.5/2014/4 و A/68/167 و A/67/188).

(١٠) مبادئ توجيهية بشأن إعداد الدراسات الاحصائية المتعلقة بالعنف ضد المرأة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.13.XVII.7).

٢٤ - وفي الوقت الذي يعتمد فيه المجتمع العالمي خطة للتنمية للعقود المقبلة، تبرز على الساحة مسألتان رئيسيتان تتعلقان بالعمل وتوفير فرص العمالة في سن الشيخوخة. وتتعلق المسألة الأولى بالمناقشة الجارية حول حق كبار السن في العمل على قدم المساواة مع الآخرين. ففي البلدان المتقدمة النمو، قد يرغب بعض كبار السن الذين أوشكوا على التقاعد في مواصلة نشاطهم والعمل لفترات أطول والتقاعد في مرحلة لاحقة من حياتهم. وربما يحاول آخرون مواصلة العمل في سن الشيخوخة لأن معاشاتهم التقاعدية، التي عادة ما تكون المصدر الرئيسي، أو الوحيد، لدخلهم، لن تكون كافية لتغطية تكاليف معيشتهم بعد التقاعد، أو أنهم ربما يحصلون على معاشات تقاعدية أعلى إذا تقاعدوا في مرحلة لاحقة. وفي المناطق الأقل نموا، ربما يميل كبار السن إلى أن يظلوا مرتبطين بقوة العمل لأطول فترة ممكنة لهم انطلاقا من الضرورة المتمثلة في تأمين سبل رزقهم. وتكشف الفروق في مستويات المشاركة في القوة العاملة بين البلدان المتقدمة النمو والمناطق النامية عن وجود علاقة عكسية قوية بين المشاركة في القوة العاملة في الأعمار المتقدمة ونسبة كبار السن الذين يتلقون معاشات تقاعدية.

٢٥ - وبصرف النظر عن اختلاف السياق، فإن تنفيذ نظم الحماية الاجتماعية المناسبة على الصعيد الوطني، بما في ذلك وضع حدود دنيا، على نحو ما تمت الدعوة إليه (الهدف ١) كوسيلة للقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، ينبغي أن يسير جنبا إلى جنب مع الاعتراف بأن لكبار السن الحق في العمل على قدم المساواة مع الفئات العمرية الأخرى.

٢٦ - أما المسألة الثانية فهي الزعم، الذي غالبا ما تطرحه البلدان التي تعاني من زيادة كبيرة في أعداد الشباب، بأن تقليص عدد الوظائف لكبار السن يعني توفير المزيد من فرص العمل للشباب، فهو زعم يستند إلى الافتراض بوجود عدد ثابت من فرص العمل والعمال. بيد أنه ليست هناك شواهد تجريبية تدعم هذا الزعم. وعلى العكس من ذلك، تشير الأدلة إلى أن سياسات التقاعد المبكر لم تولد فرص عمل للشباب[١١]، وأن التوسع في السياسات الرامية إلى تعزيز فرص العمالة لكبار السن يحتمل أن يؤدي إلى دعم استخدام العمال الأكبر سنا والأصغر سنا على السواء[١٢]. وتشير البحوث الأولية التي أجريت في منطقة آسيا إلى

(١١) منظمة العمل الدولية، تحليل: العمال الشباب و كبار السن: وجهان لعملة واحدة، ٢٠١٢.

(١٢) René Böheim, “The effect of early retirement schemes on youth employment”, IZA World of Labour 2014، متاح على الموقع التالي: http://wol.iza.org/articles/effect-of-early-retirement-schemes-on-youth-employment.pdf.

أن البلدان التي تتمتع بسوق عمل سليمة لكبار السن تحظى أيضا بسوق عمل سليمة للشباب[١٣].

٢٧ - واعتبرت الدول الأعضاء، المتقدمة النمو والنامية على السواء، أن تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع مسألة محورية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. بيد أن التحدي يتمثل في ترجمة هذا الهدف إلى غايات تعبر عن الطبيعة المتعددة الأوجه للتحدي الذي تمثله العمالة وتكون مدعومة بمؤشرات تتيح تقييم التقدم المحرز. ويصدق ذلك بوجه خاص على البلدان النامية، حيث يعيش أغلبية كبار السن، وحيث لا تأخذ الاحصاءات المتاحة في الاعتبار على نحو كامل السمات المميزة لأسواق العمل التي يغلب عليها الطابع غير الرسمي على نطاق واسع.

٢٨ - وفي إطار الغايات المقترحة، فإن الغاية ٨-٥ تأخذ في الاعتبار كبار السن، وتتوخى ''تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام ٢٠٣٠''. وفي حين أن هناك مجموعة أساسية من المؤشرات المتاحة في مجالات تتناول العاملين الفقراء، والطابع غير الرسمي، والحماية الاجتماعية، والتي توفر مجموعة من الخيارات لاعتمادها وفقا للظروف الوطنية، فإن الحاجة تدعو إلى أن تكون هذه المؤشرات مصنفة حسب العمر وفقا لما ورد في التوصية ٢٠٤، المعنونة ''توصية بشأن الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، ٢٠١٥ (التوصية ٢٠٤)''، التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

الهدف ١١ - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

٢٩ - بالنظر إلى أن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون الآن بالفعل في مناطق حضرية، وإلى أنه من المتوقع أن يؤدي استمرار النمو السكاني والتوسع الحضري إلى إضافة ٢,٥ بليون نسمة إلى سكان العالم في المناطق الحضرية بحلول عام ٢٠٥٠، فإن التخطيط المتعلق بشيخوخة السكان حري بأن يصبح سمة هامة من سمات السياسة الحضرية[١٤].

(١٣) تقرير حلقة العمل بشأن الإدماج الاجتماعي وحقوق كبار السن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (بانكوك، ٢٠١٤) شارك في تنظيمها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، على الرابط التالي: http://www.un.org/esa/socdev/documents/ageing/workshop/Workshop2014Report.pdf.

(١٤) الأمم المتحدة، توقعات التحضر في العالم: تنقيح عام ٢٠١٤، ملامح أساسية (نيويورك، ٢٠١٤).

٣٠ - وهذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة، والمتمثل في جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، يجب أن يأخذ في الحسبان مختلف التحديات والفرص التي تطرحها المجتمعات الشائخة بالنسبة للنسيج الاقتصادي والاجتماعي في المدن. فجعل المدن شاملة لكبار السن يعتمد على توفير الفرص التي تكفل مشاركتهم الاقتصادية والاجتماعية مع إتاحة الفرص لوجود بيئة آمنة، والحصول على السكن الميسور التكلفة، والخدمات الصحية وغيرها من خدمات دعم الشيخوخة.

٣١ - وقد أعدت بعض المدن بالفعل رؤى تعكس انتقالها إلى مجتمعات شائخة، مع التركيز على هذه المسألة على وجه التحديد في بعض الأحيان، واعتبارها في أحيان أخرى جزءا من خطة عامة للتنمية الحضرية والاقتصادية[١٥]. ويبحث تقرير صدر مؤخرا عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تحت عنوان ''المدن الشائخة'' أثر شيخوخة السكان على التنمية الحضرية وعلى السياسات التي تتبعها المدن في مواجهتها. ويوثق التقرير تسع دراسات حالة تغطي كالغاري، كندا؛ وبرنو، الجمهورية التشيكية؛ وهلسنكي، فنلندا؛ وكولونيا، ألمانيا؛ وتوياما، اليابان؛ ويوكوهاما، اليابان؛ ولشبونه (البرتغال)؛ ومانشستر، المملكة المتحدة؛ وفيلادلفيا، الولايات المتحدة الأمريكية. ويهدف التقرير، الذي أعد كمحصلة نهائية لسياسات التنمية الحضرية المستدامة التي تتبعها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في المجتمعات الشائخة، إلى تزويد راسمي السياسات بأدوات تعينهم على التخفيف من حدة التحديات التي تواجه المجتمعات الشائخة باعتبارها أحد العناصر الرئيسية لبناء المدن القادرة على التكيف اقتصاديا واجتماعيا.

٣٢ - ويشدد التقرير على أنه، في سياق شيخوخة المدن، فإن المؤشرات، فضلا عن كونها تشكل نقاطا مرجعية لقياس نتائج السياسات العامة، لها أهميتها الخاصة بالنسبة إلى المدن فيما يتعلق بتحديد المرحلة التي بلغتها عملية الشيخوخة وما يتصل بها من تغييرات تشهدها المدن، من قبيل المدن الشابة سريعة النمو وبالتالي فهي تشيخ ببطء، أو المدن الشابة ذات معدل الشيوخة السريع، أو المدن الشائخة ذات معدل النمو السكاني البطيء. كما أن المؤشرات تزود المواطنين بالمعلومات عن مجتمعاتهم وتساعد على بناء توافق في الآراء بين المواطنين من مختلف الأجيال.

٣٣ - ومما له أهميته المباشرة فيما يتعلق بكبار السن في إطار الغايات التي يتوخاها هدف التنمية المستدامة ''جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على

(١٥) منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، الشيخوخة في المدن (باريس، نيسان/أبريل ٢٠١٥).

الصمود ومستدامة'' هو النتائج التي تتحقق من ذلك مثل الحصول على السكن الملائم والمأمون والميسور التكلفة، والحصول على فرص النقل المستدام والمأمون بأسعار معقولة، والتحضر المستدام والشامل للجميع، وإمكانية حصول الجميع على أماكن عامة آمنة وشاملة ومراعية للبيئة. وفي حين أن المؤشرات تقيس نسبة السكان الذين يستفيدون من تحقيق الغايات، فإنها لا تتيح إمكانية تقييم ما إذا كان كبار السن أو الأشخاص ذوو الإعاقة سيستفيدون من بلوغ تلك الغايات. وعلى نحو ما أبرزه تقرير الفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإنه لا يمكن اعتبار أنه تم بلوغ الغايات إلا إذا كانت تفي باحتياجات جميع الفئات الاجتماعية ذات الصلة[١٦].

الهدف ١٣ - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

٣٤ - يعكس الهدف المتمثل في اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره حقيقة أن تغير المناخ يشكل تحديا عالميا حاسما ولا مفر منه، وتترتب عليه آثار طويلة الأجل بالنسبة للتنمية المستدامة لجميع البلدان والسكان. وبالفعل، فإن آثار تغير المناخ قد أضرت بسبل كسب العيش في كثير من أنحاء العالم. ويمكن لهذه الآثار أن تضاعف من الضغوط الواقعة على الجميع، ولكن ذلك يحدث بشكل غير متناسب على أشد الفئات ضعفا.

٣٥ - ويقترن تغير المناخ بزيادة تواتر الكوارث الطبيعية. وعلى هذا النحو، فإن غايات هدف التنمية المستدامة المتعلق بتعزيز الصمود والقدرة على التكيف مع تغير المناخ وآثاره تركز على المخاطر والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وإدماج تدابير تغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني، فضلا عن تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ، والتكيف معها، والحد من تأثيرها، وتوفير نظم الإنذار المبكر. وترمي الغايات أيضا إلى تعزيز آليات زيادة القدرات من أجل تحقيق فعالية التخطيط والإدارة المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نموا.

٣٦ - وفي حين أن الغايات المدرجة في إطار الهدف ١٣ تتضمن إشارات إلى النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة، فإنها لا تشير إلى كبار السن. ويعد كبار السن من بين الفئات الأشد تعرضا لمخاطر آثار تغير المناخ نظرا لقلة حركتهم بسبب السن وما يطرأ عليهم من تغيرات نفسية ومحدودية حصولهم على الموارد وهي أمور من شأنها أن تحد من قدرتهم على التكيف. وهناك أيضا مجموعة كبيرة من الشواهد التي تشير إلى الآثار السلبية على صحة

(١٦) تقرير الفريق الرفيع المستوى من الشخصيات البارزة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ''القضاء على الفقر وتحويل الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة''، الصفحة ٢٩ (الأمم المتحدة، ٢٠١٣).

المسنين الناجمة عن موجات الحرارة، وهي ظاهرة يزداد تواتر حدوثها بسبب تغير المناخ[١٧]. وجرى التسليم بأهمية الحد من مخاطر الكوارث في التصدي للأخطار الإضافية الناشئة عن تغير المناخ؛ وينبغي أن تشكل التنمية المراعية للمخاطر عنصرا أساسيا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٧ - وفي الإطار الجديد للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، الذي اعتمد في مؤتمر سينداي في آذار/مارس ٢٠١٥، جرى التسليم بدور كبار السن، والتفاعل بين عناصر الضعف والقدرة على الصمود، وتكييف الاستجابات لعوامل لإجهاد الناجمة عن تغير المناخ والكوارث[١٨]. ويدعو الإطار إلى اتباع نهج وقائي أوسع يركز بشكل أكبر على الناس لمواجهة مخاطر الكوارث ويشجع الحكومات على المشاركة مع أصحاب المصلحة المعنيين بمن فيهم كبار السن في تصميم السياسات والخطط والمعايير وتنفيذها. ويذكر الإطار أن لكبار السن سنوات من المعرفة والمهارات والحكمة التي تشكل مصادر لا تقدر بثمن للحد من مخاطر الكوارث، وينبغي إشراكهم في تصميم السياسات والخطط والآليات، بما في ذلك ما يتعلق منها بالإنذار المبكر. وتطبيق هذا النهج ضروري لفهم أوجه الضعف الفريدة لكبار السن على المدى الطويل إزاء الكوارث وعمليات تغير المناخ الأطول أجلا.

٣٨ - وعلى سبيل المثال، فإن تقرير مؤشر مخاطر الكوارث والسن لعام ٢٠١٥، الذي أسهمت به في مؤتمر سنداي الرابطة الدولية لمساعدة المسنين، وهي منظمة دولية غير حكومية، يقدم تحليلا حسب البلدان لمخاطر الكوارث التي تواجه كبار السن في ١٩٠ بلدا[١٩]. ويستند المؤشر إلى ثلاثة أبعاد هي: الأخطار والتعرض لها، والضعف، وعدم القدرة على التكيف. ويبين التقرير كيف أن أوضاع الحياة اليومية للكبار تعرضهم للضعف والمخاطر بسبب الكوارث ويشرح السياسات والممارسات التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق خفض كبير في المخاطر التي تواجه كبار السن. السن.

---

(١٧) انظر Janet L. Gamble and others, “Climate change and older Americans: state of the science”, *Environmental Health Perspectives*, vol. 121, No. 1 (2013).

(١٨) انظر A/CONF.224/L.2، نيسان/أبريل ٢٠١٥.

(١٩) الرابطة الدولية لمساعدة المسنين، مؤشر مخاطر الكوارث والسن (لندن، ٢٠١٥).

ثالثا - معلومات مستكملة عن التطورات في مجال السياسات الإقليمية (٢٠١٤-٢٠١٥)

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٣٩ - سيقدم مشروع بروتوكول الاتحاد الأفريقي بشأن حقوق كبار السن في أفريقيا، الذي يستكمل أحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، إلى اللجنة التقنية المتخصصة المعنية بالعدل والشؤون القانونية، لكي يعتمده فيما بعد مؤتمر الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وينبثق البروتوكول من توصية قدمت في سياق إطار سياسات وخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن الشيخوخة (٢٠٠٢). وأيد المجلس التنفيذي للاتحاد أيضا الموقف الأفريقي الموحد بشأن حقوق كبار السن الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في سياق التحضير للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة. وشرعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في المشروع البحثي بشأن ''الشيخوخة والتنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا'' بمشاركة من غينيا - بيساو، وكابو فيردي وموريشيوس ونيجيريا. وتختص الدول الجزرية الصغيرة بعملية فريدة في مجال الشيخوخة مقارنة ببلدان البر الرئيسي حيث تتميز عموما بأعداد أقل من السكان ومعدلات شيوخة سريعة، في حين يعاني بعضها من انخفاض معدلات النمو السكاني. ويهدف المشروع إلى توثيق الخصائص الدقيقة لتحدي الشيخوخة الذي تواجهه الدول الجزرية في أفريقيا وجعله جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية الأفريقية الأوسع نطاقا.

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٤٠ - تواصل اللجنة الاقتصادية لأوروبا تقديم إحاطات عن السياسات العامة بشأن مواضيع محددة متصلة بالشيخوخة، مع دراسة محاسن ومساوئ مختلف النهج السياساتية المحتملة، وتقديم أمثلة على الممارسات الجيدة يتولى اختيارها أعضاء الفريق العامل المعني بالشيخوخة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، نشر العدد ١٥ في سلسلة هذه الدراسات، والذي استكشف موضوع ''الاستراتيجيات المبتكرة للتمكين في مجال الرعاية''. ويركز العدد ١٦، الذي نشر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، على موضوع ''الكرامة وعدم التمييز للأشخاص المصابين بالخرف''.

٤١ - ونشرت اليونيسيف، بالتعاون مع وزارة العمل والصحة والشؤون الاجتماعية في جورجيا، خريطة طريق لتعميم مراعاة منظور الشيخوخة في جورجيا، في أيار/مايو ٢٠١٥. ويقصد بخريطة الطريق تلك، وهي ثالث خريطة طريق وطنية تصدرها اليونيسيف بشأن

تعميم مراعاة منظور الشيخوخة، المساعدة في توجيه البلد من أجل الوفاء بالتزامات الاستراتيجية الإقليمية لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة. وقد جاءت هذه الخريطة تتويجا لعملية استعراض منهجية لتنوع العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تؤثر على حالة كبار السن في جورجيا. وتحدد الخريطة توصيات باتخاذ إجراءات محددة في كل مجال من هذه المجالات، فضلا عن الدعوة إلى الأخذ بنهج معمم يراعي الاعتراف بحقيقة شيخوخة السكان وضرورة أخذ عواقبها في الاعتبار في جميع مجالات تقرير السياسات.

٤٢ - وفي إطار مشروع مشترك بين اليونيسيف والمفوضية الأوروبية، تواصل اللجنة الاقتصادية لأوروبا العمل بشأن مؤشر الشيخوخة النشطة - الذي يعد أداة تستند إلى الشواهد فيما يتعلق بتقييم القدرات غير المستغلة لكبار السن ولمراقبة نتائج الشيخوخة النشطة على مختلف المستويات (الوطنية ودون وطنية) جرى حساب مؤشر الشيخوخة النشطة الآن بالنسبة إلى ٢٨ بلدا من بلدان الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بثلاث نقاط لقياس البيانات (٢٠٠٨ و ٢٠١٠ و ٢٠١٢)[٢٠]. وقد سمح ذلك بتحليل الديناميات على مدى فترة أربع سنوات. وترد آخر نتائج مؤشر الشيخوخة النشطة ونتائج التحليل في التقرير التحليلي الذي نشر في نيسان/أبريل ٢٠١٥[٢١]. وتتواصل البحوث بشأن بلدان أخرى في اللجنة الاقتصادية لأوروبا - أيسلندا وسويسرا وكندا والنرويج - ويجري الاضطلاع بدراسات رائدة فيما يتعلق بتركيا وصربيا. والدراسات الرائدة التي يجري تنفيذها من أجل صربيا وتركيا. وهناك أيضا اهتمام قوي باستخدام مؤشر الشيخوخة النشطة على المستوى دون الوطني - على الصعيدين الإقليمي والمحلي. وأخذ عدد من البلدان بالفعل، مثل إسبانيا، وإيطاليا، وبولندا، زمام المبادرة في هذا الصدد وحساب مؤشرات إقليمية في مناطقهم.

٤٣ - وفي إطار التحضير للعملية الثالثة لاستعراض وتقييم خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة واستراتيجية التنفيذ الإقليمية المتعلقة بها، أصدرت أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالتعاون مع الفريق العامل المعني بالشيخوخة ومكتبه، مبادئ توجيهية لإعداد التقارير الوطنية

(٢٠) انظر: http://www1.unece.org/stat/platform/display/AAI/Active+Ageing+Index+Home.

(٢١) اللجنة الاقتصادية لأوروبا (٢٠١٥)، مؤشر الشيخوخة النشطة لعام ٢٠١٤: تقرير تحليلي. تقرير أعده أصغر زايدي، مركز البحوث المتعلقة بالشيخوخة، بجامعة ساوثمبتون، وديفيد ستانتون، المتعاقد مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا (جنيف)، بمشاركة في التمويل من المديرية العامة للعمالة والشؤون الاجتماعية والإدماج الاجتماعي التابعة للمفوضية الأوروبية (بروكسل). متاح على الموقع التالي: http://www1.unece.org/stat/platform/download/attachments/76287849/AAI%20Report%20LOW%20RES.PDF?version=1&modificationDate=1429629201948&api=v2.

لجهات التنسيق الوطنية المعنية بالشيخوخة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في أيار/مايو ٢٠١٥[٢٢].

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٤٤ - في إطار منظمة الدول الأمريكية، قدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدعم في صياغة اتفاقية البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان لكبار السن، التي أعدها الفريق العامل المعني بحماية حقوق الإنسان لكبار السن، واعتمدتها منظمة الدول الأمريكية في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٤٥ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، عقدت حكومة المكسيك، بمشاركة اللجنة الاقتصادية، المنتدى الدولي الثاني بشأن حقوق كبار السن ضمن إطار تنفيذ ومتابعة ميثاق سان خوسيه لحقوق كبار السن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وحضر الاجتماع ممثلون من الأرجنتين، وإسبانيا، وإكوادور، وأوروغواي، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، وموريشيوس، والنمسا، ونيكاراغوا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان، إضافة إلى ممثلين لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمنظمة الأيبيرية - الأمريكية للضمان الاجتماعي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومجلس أوروبا، والمفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. ونشرت نتائج المنتدى في كتاب بعنوان ''الاستقلال الذاتي والكرامة في سن الشيخوخة: النظرية والتطبيق في مجال سياسات حقوق كبار السن'' في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤[٢٣].

٤٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، نظمت دورة دراسية لتدريب المدربين بشأن ''حقوق كبار السن: أدوات لنقل المعارف والتعلم التعاوني، نحو إضفاء الطابع الإنساني على الرعاية والممارسة''، والتي نظمها المعهد الوطني للخدمات الاجتماعية للمتقاعدين وأصحاب المعاشات التقاعدية، بالأرجنتين في إطار اتفاق تدريبي موقع مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وحضر الدورة الدراسية ٤٠ من الموظفين الفنيين بالمعهد الوطني الذين يقودون الآن شخصيا أنشطة التوعية في البلد وقاموا بتدريب ٢ ٧٢٣ من موظفي المعهد. وبالإضافة إلى ذلك، تم منذ عام ٢٠١٣ تنفيذ دورة تدريبية مستمرة بمشاركة

(٢٢) انظر http://www.unece.org/population/mipaa/reviewandappraisal.html.

(٢٣) متاح على الموقع http://repositorio.cepal.org/bitstream/11362/37523/1/S1421014_es.pdf.

من المعهد الوطني واللجنة الاقتصادية، وتلقى التدريب فيها ٧١٧ ٩ من عناصر المعهد في جميع أنحاء البلد.

٤٧ - وواصلت اللجنة تقديم الدعم التقني إلى أمانة التنمية الاجتماعية بالمقاطعة الاتحادية لحكومة مدينة مكسيكو. وخلال عام ٢٠١٥، أعدت اللجنة وثيقة بعنوان ''فرص استفادة كبار السن من برنامج الأغذية للمتقاعدين والحقوق الأخرى ذات الصلة في مكسيكو''، التي كانت بمثابة الأساس لتصميم برنامج الائتمانات لكبار السن. وكان هذا البرنامج بمثابة مبادرة للائتمان الاجتماعي تكفلها المقاطعة الاتحادية لحكومة مكسيكو، وتهدف إلى تيسير حصول كبار السن على الخدمات المالية. وفي أواخر عام ٢٠١٤، صممت أمانة التنمية الاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة، دراسة استقصائية بشأن الاحتياجات المتصلة برعاية المستحقين لنفقة غذائية في مكسيكو. وطبقت الدراسة الاستقصائية على ٦٩٩ ٢٣ من كبار السن في الربع الأول من عام ٢٠١٥، وأسفرت نتائجها عن وضع الوثيقة المعنونة ''احتياجات الرعاية لكبار السن في مكسيكو: تشخيص ومبادئ توجيهية للسياسة العامة''، التي ستكون الأساس الذي يستند إليه تصميم برنامج الرعاية الذي سينفذ خلال عام ٢٠١٥.

٤٨ - ويتواصل الزخم في بلدان أمريكا اللاتينية من أجل ضمان حقوق الإنسان لكبار السن. وفي حين أن المسألة ترسخت في الخطاب العام، لا تزال هناك قيود على التنفيذ تعزى إلى الافتقار إلى الأموال، وأوجه الضعف المؤسسية، وضعف إنفاذ القوانين، وانخفاض مستوى تغطية البرامج القائمة.

٤٩ - وهناك بعض المسائل التي يسلط عليها الضوء من قبيل أوضاع كبار السن في حالات الكوارث، وأوضاع الذين يعيشون في الشوارع، والذين يشكلون جزءا من مجتمع السجناء. وفي أحيان كثيرة تستفيد النساء كبيرات السن من البرامج القائمة نظرا لحالة ضعفهن، ولكن ذلك نادرا ما يكون مقرونا بالحد من الفجوات الجنسانية والفجوات بين الأجيال.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٥٠ - منذ اعتماد خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، تركز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في أعمالها على استعراض تنفيذها. وعمليات الاستعراض الإقليمية التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تعالج أساسا الأطر المؤسسية والسياساتية المتعلقة بكبار السن، والبرامج والمشاريع التي يتم إعدادها على سبيل الاستجابة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، وللتحديات التي تواجه البلدان الأعضاء في تنفيذ خطة

العمل، والتوصيات المتعلقة بالأعمال المقبلة للبلدان الأعضاء في اللجنة. وأولي التركيز أيضا لتحليل حالة كبار السن في بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وفقا للتوجهات الثلاث ذات الأولوية الواردة في خطة عمل مدريد، وهي كبار السن والتنمية، والنهوض بالصحة والرفاه عند التقدم في السن، وتهيئة بيئة مواتية داعمة.

٥١ - وعلى نفس المنوال، فإن اللجنة تخطط للعمل المتعلق بالعملية الثالثة للاستعراض والتقييم خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ عن طريق ما يلي: (أ) تقديم الدعم إلى البلدان الأعضاء، بناء على طلبها، فيما يتعلق بإعداد تقاريرها الوطنية بشأن استعراض التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ خطة العمل؛ (ب) وإجراء بحوث بشأن القضايا التي تهم كبار السن في البلدان العربية؛ (ج) والإعداد لعقد اجتماع إقليمي بهدف استعراض الإنجازات التي حققتها السياسات والبرامج في مجال الشيخوخة واستكشاف آفاق المستقبل لتعزيز العمل المتعلق بكبار السن في المنطقة العربية.

٥٢ - ويشير وضع السياسات في المنطقة العربية إلى أهمية تعزيز البنية المؤسسية القائمة للتعامل مع القضايا التي تهم كبار السن بهدف تعزيز التنسيق بين الوزارات التنفيذية ذات الصلة. ويهدف كل ذلك إلى منع تشتت الجهود في تصميم وتطوير وتنفيذ وتقييم السياسات والخطط والبرامج التي تستهدف كبار السن وتعزيز أثرها، فضلا عن زيادة إدماج كبار السن في عملية التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري الإيعاز إلى التحول إلى نهج أكثر اتساما بالطابع الاستباقي ينظر فيه إلى كبار السن باعتبارهم أصحاب حقوق، وشركاء في عملية التنمية، ومساهمين فيها. وسوف يكفل ذلك مشاركتهم في تحديد القضايا والمشاكل التي يعتبرونها ذات أهمية، وفي التأثير في صياغة التدابير العلاجية المصاحبة.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٥٣ - تركزت أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على الأثر الاقتصادي والاجتماعي لشيخوخة السكان في المنطقة، مع التشديد بوجه خاص على دعم الدخل، ومسائل الرعاية الطويلة الأجل، وتعزيز حقوق كبار السن. وعلى سبيل دعم هذا البرنامج، تعد اللجنة منشورا تحليليا في هذا الخصوص.

٥٤ - وفي مجال الرعاية الطويلة الأجل، نظمت اللجنة مشاورة إقليمية للخبراء بشأن الرعاية الطويلة الأجل لكبار السن في بانكوك، يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وناقش الاجتماع الخبرات الوطنية للبلدان في مجال توفير الرعاية الطويلة الأجل في مختلف مراحل شيخوخة السكان، وتم تحديد المجالات الحرجة لتوفير الرعاية في

المنطقة. كما يجري إعداد دراسات تحليلية تركز على الطلب المتزايد على الرعاية الطويلة الأجل بالنظر إلى ما تشهده المنطقة من تسارع في عملية الشيخوخة؛ وتباين أساليب الرعاية المستخدمة في بلدان المنطقة، والثغرات والتحديات التي تواجه توفير الرعاية في المنطقة في الأجل الطويل. وستصب نتائج المشاورة الإقليمية للخبراء والدراسات في تقرير تحليلي بشأن الرعاية الطويلة الأجل لكبار السن يتضمن توصيات بشأن السياسات اللازمة لتلبية الطلب المتزايد على الرعاية الطويلة الأجل لكبار السن في المنطقة.

٥٥ - وفي مجال تعزيز الحماية الاجتماعية لكبار السن، نفذت اللجنة مشروعا بعنوان ''تحليل سياسات الحماية الاجتماعية: التركيز على خطط دعم الدخل''. وأجرى المشروع بحوثا متعمقة بشأن الخطط القائمة لدعم دخول الفئات الضعيفة، بما في ذلك كبار السن، في جميع أنحاء المنطقة. وأسفر المشروع عن إعداد قائمة شاملة من خيارات السياسة العامة لوضع وتنفيذ خطط دعم الدخل في المنطقة. ومن شأن المنتجات التحليلية التي أسفر عنها المشروع أن تزود راسمي السياسات بالمعارف اللازمة لتحسين الخطط القائمة لدعم الدخل، أو إدماج الخطط القائمة في نظام أشمل للحماية الاجتماعية بحيث تسهم هذه الخطط في حماية الفرد على مدى المراحل المختلفة في دورة الحياة.

٥٦ - وشرعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تنفيذ مشروع بعنوان ''تعزيز أمن الدخل لكبار السن في آسيا والمحيط الهادئ''. ويحلل المشروع نظم المعاشات التقاعدية القائمة وغيرها من خطط دعم الدخل لكبار السن فيما يتعلق بشمولهم بهذه النظم والخطط، والمستفيدين منها، ومدى ملاءمتها لتوفير أمن الدخل لكبار السن. ويتيح المشروع منبرا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل الخبرات بشأن تأمين الدخل لكبار السن في بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ. والمشروع مستمر، وسوف يتضمن إجراء مشاورات على كل من المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي بهدف تعزيز أمن الدخل لصالح كبار السن في المنطقة.

٥٧ - واستجابة للقرار ١٤/٦٩، فضلا عن قراري الجمعية العامة ١٨٢/٦٥ و ١٣٩/٦٧ بشأن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالشيخوخة، نظمت اللجنة حلقة عمل بشأن الإدماج الاجتماعي وحقوق كبار السن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في بانكوك. ونظمت حلقة العمل بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بدعم من منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والرابطة الدولية لمساعدة المسنين. وشارك في حلقة العمل خبراء من ١٢ من الحكومات والمؤسسات الوطنية

لحقوق الإنسان والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة، وأتاحت الفرصة لتبادل الخبرات بشأن الكيفية التي يمكن بها للتشريعات الوطنية أن تساهم بشكل أفضل في تحقيق الإدماج الاجتماعي لكبار السن، والسبل الكفيلة بمعالجة الثغرات القائمة في تنفيذ التشريعات القائمة. وناقش المشاركون أيضا كيف يمكن للمنطقة أن تسهم إسهاما أفضل في أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالشيخوخة.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٥٨ - توفر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهدفها الجامع المتمثل في القضاء على الفقر، منبرا هاما للتصدي للفقر وانعدام أمن الدخل بين كبار السن. ولا يزال هذا الأمر يشكل تحديا خطيرا ومستمرا وذا بعد جنساني. ولئن كان العيش في فقر يشكل صعوبة في أي مرحلة من مراحل العمر، فإنه يشكل تحديا خاصا في الأعمار المتقدمة بالنظر إلى محدودية الخيارات المتاحة للإفلات منه. وفي ضوء التوقعات بنمو السكان البالغين ٦٠ سنة فما فوق في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط بما يزيد على ٤٠٠ مليون بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠، فإن القضاء على الفقر سوف يتطلب توسعا لم يسبق له مثيل في أحكام الحماية الاجتماعية والاستحقاقات المتعلقة بها.

٥٩ - ويعد الهدف المتمثل في ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار من القضايا الهامة والشاملة التي تترتب عليها آثار كبيرة بالنسبة لنجاح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. بيد أن أيا من الأولويات المتعلقة بالصحة واحتياجات الرعاية الصحية لكبار السن على النحو المبين في خطة عمل مدريد لم يجر التعبير عنها في إطار الغايات الحالية للخطة.

٦٠ - وحينما يقترن تقدم العمر بالتمييز بين الجنسين فإن ذلك يضع المرأة في وضع أقل مواتاة من الرجل في سن الشيخوخة. وتتواصل معاناة النساء الأكبر سنا جراء القوانين والممارسات التمييزية، بما في ذلك محدودية فرص الحصول على الخدمات والاستحقاقات، مما يجعلهن أكثر عرضة لسوء المعاملة والعنف. وتعد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ خطوة رئيسية إلى الأمام في تعزيز الحاجة إلى التصدي للتمييز الجنساني، ولا سيما العنف وسوء المعاملة، ومن ثم فإنه يلزم الأخذ بنهج حياتي أكثر شمولا لمكافحة العنف والإيذاء ضد النساء في سن الشيخوخة.

٦١ - ويحظى العمل وتوفير فرص العمالة، وتأمين الدخل بنفس القدر من الأهمية من أجل تحقيق الإدماج الاجتماعي لكبار السن مثلما هو الأمر بالنسبة لسواهم من البالغين

في الفئات العمرية الأخرى. ولذلك، ينبغي تعزيز حق كبار السن في العمل وحمايته على قدم المساواة مع حق الآخرين في العمل.

٦٢ - وفي ظل الخلفية المتمثلة في حدوث زيادة مطردة في النمو السكاني في المناطق الحضرية، وتسارع معدلات الحضرنة وشيخوخة السكان، فإن التخطيط وتوفير الفرص لجعل المدن شاملة لكبار السن وضمان مشاركتهم الاقتصادية والاجتماعية يشكلان بعداً هاماً في بناء المدن المستدامة.

٦٣ - ويمكن للآثار المترتبة على تغير المناخ أن تضاعف من الضغوط الواقعة على الجميع، ولكن ذلك يحدث بشكل غير متناسب على أشد الفئات ضعفا. وكبار السن هم من بين أكثر الفئات عرضة للمخاطر الناجمة عن آثار تغير المناخ ويواجهون تحديات خاصة فيما يتعلق بالتكيف مع هذه الآثار التي يمكن أن تترتب عليها نتائج بعيدة المدى. ومن بين العناصر الرئيسية اللازمة للتصدي للمخاطر الناشئة عن تغير المناخ الأخذ بنهج يكون محوره الإنسان سعيا إلى الحد من مخاطر الكوارث وبناء قدرة كبار السن على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية والعمليات المتعلقة بتغير المناخ.

٦٤ - ومن شأن السعي إلى تحقيق المجتمعات الشاملة للجميع في إطار أهداف التنمية المستدامة أن يشمل، إلى حد جدير بالترحيب، النظر في إدماج الأفراد والجماعات من جميع الأعمار. بيد أن الغايات التي تتوخاها تلك الأهداف إنما تميل إلى التركيز على التحديات التي تواجه الشباب والبالغين في سن العمل، في حين أن مؤشرات النتائج السياساتية من غير المحتمل أن تكون متاحة على نطاق واسع مع مستوى التفاصيل المطلوبة لتقييم الأثر على حالة كبار السن.

٦٥ - ومن شأن التنفيذ الفعال لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة أن تكون له أهميته الحاسمة في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. وتتمثل إحدى السمات الأساسية لتحقيق النجاح في تنفيذ خطة عمل مدريد في أن ذلك يتوقف على بناء القدرات الوطنية في مجال وضع السياسات وتعميم مراعاة مسألة الشيخوخة في الخطط الإنمائية الوطنية والدولية. ولذلك، فإن الجمعية العامة قد ترغب في النظر في التوصيات التالية:

(أ) تشجيع الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات من أجل تعميم مراعاة منظور الشيخوخة كجزء من السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل تعزيز تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة؛

(ب) تشجيع الدول الأعضاء على مواصلة معالجة المسائل التي تهم كبار السن، والتي لا يعترف بها صراحة في الأهداف والغايات المتعلقة بالتنمية المستدامة، في إطار تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية؛

(ج) تشجيع الدول الأعضاء على ضمان أن يؤخذ الأشخاص الذين في سن ٦٠ سنة فأكثر في الاعتبار لدى تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة، بهدف عدم التخلي عن أي شخص من كبار السن.